اللجنة الوطنية للمرأة ومؤسسة PASS تبحثان آليات حماية النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان

عدن / خاص:

استقبلت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة، الدكتورة شفيقة سعيد، في مقر اللجنة بالعاصمة عدن، رئيسة مؤسسة سلام لمجتمعات مستدامة (PASS)، بهية السقاف، لبحث سبل تعزيز التعاون المؤسسي وتطوير آليات عملية لحماية النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان من العنف المجتمعي والتحديات الميدانية.

وشددت الدكتورة شفيقة سعيد على أن النساء، بشكل عام، يتعرضن لأشكال متعددة من العنف المجتمعي والأسري، ما يتطلب إيجاد أطر حماية متكاملة وشاملة، لا سيما للنساء العاملات والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي يواجهن مخاطر مضاعفة، من بينها العنف الوظيفي، وحملات التشهير، والابتزاز الإلكتروني.

وأكدت ضرورة رفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن توفير بيئة عمل آمنة، وآليات استجابة فعالة وسرية تحمي النساء وتستجيب لاحتياجاتهن.

من جانبها، أوضحت رئيسة مؤسسة PASS، بهية السقاف، أن مشروع «تعزيز الوصول إلى العدالة» في مرحلته الثانية يسعى إلى ترسيخ نموذج العيادة القانونية بوصفها آلية سرية ومهنية تضمن وصول المرأة إلى العدالة، وتكامل خدمات الدعم النفسي والاجتماعي مع المساعدة القانونية.

وأشارت السقاف إلى أن الأدلة والبيانات الميدانية التي يتم جمعها من واقع الحالات تمثل ركيزة أساسية لإثراء حوار السياسات العامة، وتحديد الثغرات في مسارات الإحالة، وبناء شبكة حماية مؤسسية قادرة على الاستجابة للتحديات القانونية والسيبرانية التي تواجه النساء.

كما تطرق اللقاء إلى محاور العمل المشتركة للحد من المخاطر التي تمس أمن وسلامة المرأة، وشملت ربط المساعدة القانونية بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي والصحي وإدارة الحالات، ووضع برامج للتوعية بالسلامة الرقمية، وتوفير آليات إبلاغ آمنة لمواجهة حملات التشهير والابتزاز الإلكتروني.

كما ناقش الجانبان أهمية اعتماد سياسات واضحة تحدد أدوار ومسؤوليات مقدمي الخدمات والجهات الرسمية في مسارات الإحالة، إلى جانب توظيف الأدلة والبيانات الميدانية المجمعة في إثراء صياغة السياسات العامة والتشريعات الداعمة لحقوق المرأة وحمايتها.

وفي ختام اللقاء، أكد الجانبان أهمية استمرار الحوار والعمل التشاركي لتأمين قنوات آمنة تضمن وصول النساء إلى العدالة بصورة آمنة وميسرة، وتحافظ على كرامتهن وتصون حقوقهن في مختلف المحافظات.

وحضر اللقاء من جانب اللجنة الوطنية للمرأة: مدير عام الشؤون القانونية الدكتورة روزا الخامري، ومدير عام المتابعة والتقييم انتصار شاكر، ومدير مكتب رئيسة اللجنة أيسار عبدالله، ومدير الشؤون الإدارية رنا فهد.

ومن جانب مؤسسة PASS: مديرة البرامج شاهيناز باموسى، ومنسق مشروع تعزيز الوصول إلى العدالة – المرحلة الثانية أكرم عصام.

وزيرة الشؤون القانونية ومدير هيئة المواصفات يبحثان تعزيز الأطر التشريعية لضمان الجودة وحماية المستهلك

عدن / خاص:

عُقد أمس، في العاصمة المؤقتة عدن لقاء جمع وزيرة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، القاضي إشراق المقطري، والمدير العام التنفيذي للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، المهندس حديد الماس، وذلك بديوان عام الوزارة، لمناقشة سبل تعزيز الأطر التشريعية لضمان الجودة وحماية المستهلك.

وناقش اللقاء آليات مراجعة وتطوير القوانين واللوائح الفنية الخاصة بالمواصفات والمقاييس، ومواءمتها مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة، بما يضمن ضبط جودة السلع والمنتجات المستوردة والمحلية في الأسواق.

كما تطرق الجانبان إلى الجوانب القانونية المتعلقة بمخالفات السلع المستوردة، وإحالة المخالفين والمتلاعبين بالمعايير والمواصفات القياسية إلى الجهات القضائية المختصة، لاتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحقهم.

وأكدت وزيرة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان أهمية الدور الذي تضطلع به الهيئة بوصفها جهة رقابية تمثل خط الدفاع الأول في حماية المواطنين والمستهلكين، مؤكدة دعم الوزارة الكامل لجهود الهيئة في تحديث أطرها القانونية، وتوفير الاستشارات الفنية والتشريعية اللازمة لتسهيل مهامها الرقابية في المنافذ والمحافظات.

من جانبه، استعرض المهندس حديد الماس آليات عمل الهيئة ومهامها الرقابية، والأطر التشريعية والقانونية المنظمة لعملها، إلى جانب خطط الهيئة الرامية إلى تطوير اللوائح التنظيمية والتشريعية وتعزيز قدراتها في مجالات الرقابة والفحص والاختبار.

تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1

خلال لقائه بالسفيرة..

والاستقرار ودعم مؤسسات الدولة.

وأوضح المحرّمي أن أي تسوية مستدامة تتطلب معالجة جذور الأزمة، وإعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة وسيادتها، بما يضمن معالجة أسباب الصراع وتهيئة الظروف لتحقيق سلام مستدام.

وناقش اللقاء استمرار التهديدات التي تمثلها مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني على اليمن والمنطقة، وما ترتب على هجماتها المتكررة من مخاطر على أمن البحر الأحمر والممرات الملاحية الدولية وحركة التجارة العالمية.

كما تطرق اللقاء إلى جهود مجلس القيادة الرئاسي والحكومة في تعزيز مؤسسات الدولة وتحسين أدائها، ومواجهة التحديات الاقتصادية والإنسانية، إلى جانب تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مكافحة الإرهاب والتهريب وحماية أمن الممرات البحرية.

وأكد المحرّمي أن مليشيات الحوثي أثبتت، من خلال ممارساتها وتصعيدها المستمر، أنها لا تزال ماضية في مشروعها الانقلابي، ولا تعبأ بمعاناة اليمنيين أو بمصالح المنطقة..مشيراً إلى أن استمرار تهديداتها للملاحة الدولية واستخدامها للعنف والابتزاز يقوض فرص التسوية ويطيل أمد الأزمة.

وأشار الى أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تواصل رفع جاهزيتها والاستعداد لمختلف الاحتمالات، وأن الدولة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام استمرار التصعيد الحوثي.. لافتاً إلى أن القوات المسلحة قادرة، متى فُرض عليها الخيار، على حسم المعركة وإنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة، وصون أمن اليمن والمنطقة.

ودعا المحرّمي المجتمع الدولي إلى مواصلة الضغط على مليشيات الحوثي لوقف تهديداتها وهجماتها، وتجفيف مصادر تمويلها وتسليحها، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والاعتداءات التي تهدد أمن اليمن والمنطقة والملاحة الدولية، بما يهيئ الظروف أمام معالجة شاملة للأزمة.

وأشاد بالدور البريطاني في دعم اليمن ومساندة جهود السلام.. مؤكداً أهمية استمرار المواقف الدولية الداعمة لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة الشرعية، وتعزيز قدرة مؤسسات الدولة على أداء مهامها الوطنية.

من جانبها، جددت السفيرة البريطانية دعم بلادها لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، وجهود استعادة الأمن والاستقرار.. مؤكدة حرص المملكة المتحدة على مواصلة الشراكة مع اليمن وتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

الخنبشي يطلع على..

والأهلية، وإبراز النماذج النسائية الناجحة، وتعزيز دور المرأة في المسؤولية المجتمعية، ودعم المبادرات المجتمعية وريادة الأعمال النسائية، وإنشاء شراكات تعاون مستدامة، واستقطاب منظمات المجتمع المدني، إلى جانب دعم وتمكين النساء وتعزيز حضورهن في مختلف مجالات التنمية.

واشاد بجهود الملتقى النسوي لرائدات حضرموت في الإعداد للمؤتمر..معربًا عن أمله في أن يخرج بمخرجات عملية وشراكات فاعلة تسهم في دعم وتمكين المرأة وتعزيز دورها المجتمعي والاقتصادي.

وفي سياق متصل، استمع عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت سالم الخنبشي من المدير العام لفرع الهيئة العامة لحماية البيئة بساحل حضرموت، المهندسة نجوى بن زيدان، إلى شرح حول أبرز أنشطة وبرامج الهيئة، والجهود المبذولة في مجال الرصد البيئي، وحماية التنوع الحيوي، والحد من مصادر التلوث، إلى جانب الأعمال الرقابية والتوعوية الهادفة إلى تعزيز الوعي البيئي لدى المجتمع.

وأكد الخنبشي أهمية تنظيم الفعاليات التي تسهم في إبراز إسهامات المرأة الحضرمية وتعزيز حضورها في مسيرة التنمية.. مشيراً الى أهمية الدور الذي تضطلع به الهيئة العامة لحماية البيئة في الحفاظ على البيئة وصون الموارد الطبيعية..مجدداً على دعم السلطة المحلية لجهودها وتعزيز التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في معالجة القضايا البيئية والارتقاء بمستوى العمل البيئي في عموم مديريات ساحل حضرموت.

وفي سياق متصل، أشاد عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ حضرموت، سالم أحمد الخنبشي، بجهود تعزيز العملية التدريبية والتعليمية في كلية الشرطة بحضرموت..مؤكدًا أهمية مواصلة العمل لتأهيل الكوادر الأمنية ورفع كفاءتها.

جاء ذلك خلال لقائه، أمس، بمدينة المكلا، مدير كلية الشرطة بحضرموت العميد الركن الدكتور صالح التميمي، حيث اطلع على سير تنفيذ الخطة التدريبية والتعليمية في الكلية، ومستوى انتظام البرامج الأكاديمية والتدريبية، واستمع إلى شرح حول الجهود المبذولة لمتابعة التعزيزات المالية المتعلقة بخريجي الكلية، بما يسهم في استكمال الإجراءات اللازمة وتمكينهم من الالتحاق بالعمل الأمني.

وأكد الخنبشي اهتمام السلطة المحلية بدعم كلية الشرطة وتعزيز دورها في إعداد وتأهيل الكوادر الأمنية..مشيدًا بالجهود المبذولة لتطوير العملية التدريبية والتعليمية..مشددًا على أهمية متابعة القضايا المرتبطة بالكلية وخريجيها، بما يعزز جهود تطوير المنظومة الأمنية ورفدها بالكوادر المؤهلة.

وفي سياق آخر، ترأس المحافظ اجتماعًا مشتركًا ضم ممثلي الهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر العربي، وقوات خفر السواحل، وعددًا من قيادات الجمعيات السمكية بمديرية الشحر، لمناقشة عدد من القضايا المرتبطة بالنشاط السمكي وأوضاع الصيادين، وسبل تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لتنظيم أعمال الصيد وحماية البيئة البحرية.

وشدد الخنبشي على الالتزام بالأنظمة واللوائح المنظمة لمهنة الصيد، وحماية المناطق البحرية ذات الطابع الخاص، بما يحافظ على الثروة السمكية واستدامة الموارد البحرية.

وأكد اهتمام السلطة المحلية بشريحة الصيادين، وحرصها على دعمهم وتذليل الصعوبات التي تواجههم، بما يعزز استقرار نشاطهم ويحافظ على مصدر رزقهم.. مشيرًا إلى أهمية تنظيم عمليات الصيد وفق القوانين واللوائح النافذة، وبما يحقق التوازن بين مصالح الصيادين والحفاظ على المخزون السمكي.

وشدد على ضرورة تشديد الحماية والرقابة على المناطق البحرية ذات الطبيعة الخاصة، ومنع الممارسات والوسائل التي تضر بالبيئة البحرية أو تؤثر في مواطن الأسماك..مؤكدًا أهمية استخدام وسائل الصيد المسموح بها والمناسبة لطبيعة المنطقة، وحظر الوسائل والممارسات الضارة التي تهدد الثروة السمكية والتنوع الحيوي.

ودعا المحافظ إلى تعزيز التنسيق بين الهيئة العامة للمصائد السمكية وقوات خفر السواحل والجمعيات السمكية، ورفع مستوى الوعي لدى الصيادين بأهمية الالتزام بالأنظمة المنظمة لمهنة الصيد، والعمل المشترك لحماية الموارد البحرية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

طارق صالح: تصعيد..

وتطرق طارق صالح إلى اعتداءات مليشيا الحوثي الإرهابية على الساحل الغربي، كاشفًا أنها استهدفت الساحل بـ56 صاروخًا باليستيًا و44 مسيرة انتحارية، مؤكدًا في ذات الوقت أنها لم تحقق أيًا من الأهداف التي كانت تتخطط لها، سوى تدمير الأعيان المدنية والإضرار بالموانئ، منها ميناء المخا ومنشآت مدنية أخرى.

وأكد أن الاعتداءات المتكررة بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة التي يطلقها الحوثي يوميًا بأعداد كبيرة دليل على عجزه وعدم قدرته على المواجهة، مبينًا أن هذه الاعتداءات الواسعة على الساحل الغربي انتقامية بعد إفشال مخططات إيران وميلشياتها للوصول إلى باب المندب.

ولفت إلى الضربات التي تتلقاها مليشيات الحرس الثوري في مختلف الجبهات وتكبدها خسائر بشرية كبيرة.

وتابع: أبطالنا وأبناؤكم في القوات المسلحة ينكلون بالحوثي في كل مكان.. والمعادلة تغيرت"، منوهًا إلى أن دخول أسلحة جديدة وبالذات الطيران المسير أربك مليشيا الحرس الثوري وأربك حسابات إيران.

وأردف: الرجال في الميدان، ومن خلال ما طورنا في الفترة السابقة من أسلحة ومن قدرات ومن تدريب، لقنوا مليشيا الحوثي دروسًا قاسية وفاجؤوها في الميدان، سواءً بسلاح الطيران المسير أو سلاح المدفعية.

ولفت إلى الإنجازات التي حققتها البحرية اليمنية وخفر السواحل في قطاع البحر الأحمر على صعيد ضرب شبكات تهريب الأسلحة الإيرانية وقطع خطوط إمداد الحرس الثوري لمليشياته في اليمن. وقال، في هذا السياق، إن شبكات التهريب أصبحت تحسب ألف حساب قبل تنفيذ عملية تهريب إلى الحديدة عبر باب المندب، لأن رجال البحرية وخفر السواحل لها بالمرصاد.

وشدد عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح، على دعم المقاتلين في كافة جبهات القوات المسلحة، ملمحًا إلى معركة ستكون فاصلة إذا ما انطلقت رحاها، مضيفًا: سنستعيد كرامتنا، ونستعيد مؤسسات الدولة، ونستعيد صنعاء، ونستعيد الحديدة، ونستعيد الدولة كاملة.

وأشار طارق صالح إلى معاناة المواطنين تحت سطوة الكهنوت، وقال إنهم يرفضون ما يقوم به الحوثي بعدما سقطت شعاراته أمام اليمنيين، وتبين لهم زيف ادعاءاته، وأن الحروب التي يشعلها هي حروب إيرانية لخدمة مشروع الحرس الثوري.

هذا وترحم عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح على أرواح الشهداء المدنيين والعسكريين، متمنيًا الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

الدكتور شائع الزنداني..

وأشار الدكتور الزنداني إلى أن استمرار الاختلالات المتراكمة في قطاع الكهرباء لم يعد يحتمل الاكتفاء بالمعالجات المؤقتة، وأن المرحلة تتطلب إصلاحاً مؤسسياً وفنياً ومالياً متكاملاً، يبدأ من تحسين كفاءة التوليد والصيانة، ويمر عبر تطوير النقل والتوزيع، وصولاً إلى بناء منظومة أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على تلبية احتياجات المواطنين والاقتصاد.

واطلع الاجتماع على النتائج الأولية لتقييم جاهزية المرافق الحكومية لتركيب منظومات الطاقة الشمسية، باعتبارها خياراً يسهم في تنويع مصادر الطاقة وخفض كلفة التشغيل وتحسين كفاءة الاستخدام.. مؤكدا بهذا الخصوص أن التوسع في الطاقة البديلة يأتي ضمن رؤية شاملة لإصلاح القطاع، وبما يوازي جهود معالجة تحديات التوليد والنقل والتوزيع.

وأكد المجلس الأعلى للطاقة مضي الحكومة في معالجة أزمة الكهرباء وتجاوز الاختلالات المتراكمة في هذا القطاع، عبر إصلاحات جذرية لمختلف حلقات المنظومة الكهربائية من توليد وصيانة ونقل وتوزيع، ورفع كفاءة المؤسسات، بالتوازي مع حشد الموارد والدعم اللازمين لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية، بما يضع أسساً أكثر استدامة لمنظومة الكهرباء ويخفف عن المواطنين أعباء الانقطاعات وتداعياتها على حياتهم ومعيشتهم.

وأشاد المجلس بالمواقف الأخوية والدعم المستمر الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لليمن في قطاع الكهرباء والطاقة، وما أسهم به هذا الدعم في مساندة جهود الحكومة للحفاظ على استقرار الخدمة والتخفيف من أعبائها على المواطنين، وفي مقدمة ذلك الدعم المقدم لتوفير الوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء، والمحطات الاسعافية التي قدمتها مؤخرا و المخصصة لعدن وساحل وادي حضرموت بقدرة 300 ميجاوات.. مؤكدا أن هذا الدعم يمثل رافداً مهماً لجهود الحكومة في تحسين خدمات الكهرباء، مشدداً على أهمية الاستفادة المثلى من المساندة السعودية وتوجيهها وفق أولويات واضحة تضمن تحقيق أكبر أثر ممكن على استقرار الخدمة، بالتوازي مع مواصلة الحكومة تنفيذ الإصلاحات اللازمة وبناء حلول مستدامة لقطاع الكهرباء.

واستمع المجلس الأعلى للطاقة إلى تقرير من وزير النفط والمعادن حول الاختناقات القائمة في مادة الغاز المنزلي، استعرض خلاله أبرز العوامل التي أدت إلى اضطراب الإمدادات، وفي مقدمتها التقطعات القبلية التي تعيق حركة ناقلات الغاز، وممارسات التلاعب من قبل بعض التجار، إضافة إلى التوسع في تحويل عدد من السيارات للعمل بالغاز، وما ترتب على ذلك من زيادة في الطلب والضغط على الكميات المتاحة للسوق المحلية.

وأوضح وزير النفط الإجراءات والمعالجات التي يتم العمل عليها لتجاوز هذه الاختناقات وضمان انتظام الإمدادات، مؤكداً أهمية تكامل الجهود الحكومية والأمنية والسلطات المحلية لمعالجة أسباب التعثر في سلاسل الإمداد، وضبط الأسواق ومنع أي ممارسات احتكارية أو تلاعب بالأسعار والكميات.

وشدد دولة رئيس الوزراء على ضرورة عدم تحميل المواطنين تبعات الاختلالات أو الممارسات الخارجة عن القانون، والتعامل الحازم مع أي جهة تتسبب في تعطيل وصول الغاز أو التلاعب بتوزيعه، مؤكداً أن الحكومة ستعمل على معالجة الأسباب من جذورها وضمان وصول المادة إلى المواطنين بصورة منتظمة وعادلة، باعتبار الغاز من الاحتياجات الأساسية التي تمس الحياة اليومية للأسر.

المحويت ترفض تحويل..

بهم في محارق الموت، لخدمة الأجندة الإيرانية والإضرار بمصالح الشعب اليمني، في ظل تصعيدها العسكري المتواصل ضد الشعب اليمني والأشقاء والملاحة التجارية الدولية في البحر الأحمر وباب المندب.

وأكدت أن كل من يتورط في التجنيد أو التحريض أو التسهيل لمليشيات الحوثي الإرهابية لتنفيذ أعمالها المتعلقة بالتغرير بالأطفال والشباب وتجنيدهم، أو المشاركة في أعمالها العدائية، سيكون تحت الرصد والمتابعة، وستطاله المحاسبة والمساءلة القانونية الصارمة.

ودعت السلطة المحلية المواطنين والأسر والمشايخ والشخصيات الاجتماعية إلى التلاحم والاصطفاف، والقيام بدورهم الأبوي والوطني في حماية أبنائهم من التحشيد والتجنيد الحوثي، وحماية مناطقهم ومجتمعهم من خطر تحويلها إلى قواعد عسكرية، والكشف عن مواقع تمركز المليشيات.

كما دعت كل من تم التغرير بهم ولم يتورطوا في جرائم أو أعمال عدائية مع مليشيات الحوثي إلى العودة إلى جادة الصواب، والتوقف عن الانخراط في مشاريع المليشيات الإرهابية، وعدم الوقوف ضد أسرهم وأبناء مجتمعهم الرافضين للمليشيات والمناهضين لمشاريعها، والمتطلعين إلى استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب.

وأكد البيان أن أبناء محافظة المحويت كانوا وما زالوا وسيظلون في صف الجمهورية والدولة الشرعية وقواتها المسلحة والهوية الوطنية، وأنهم يؤيدون القيادة السياسية ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي والحكومة، ويساندون معركة استعادة مؤسسات الدولة وبسط سيادتها على كامل التراب الوطني والمياه الإقليمية والمجال الجوي، باعتبار ذلك السبيل لإنهاء معاناة الشعب اليمني.

وثمن البيان الدور الوطني المشرف لأبناء محافظة المحويت، الذين كانوا منذ بداية الانقلاب جزءًا أصيلًا من معركة استعادة الدولة، وقدموا أغلى التضحيات في مختلف الجبهات، وكان لهم حضور فاعل عسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا ومجتمعيًا، مساندين للدولة والشرعية ومدافعين عن الجمهورية ومؤسساتها.

كما أشادت السلطة المحلية بمحافظة المحويت، في بيانها، بجاهزية القوات المسلحة والأمن والمرابطين في مختلف الجبهات والميادين، وبجهود الحكومة في التعامل مع تصعيد مليشيات الحوثي على مختلف المستويات.

وأدانت بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي تنفذها مليشيات الحوثي بالصواريخ والطائرات المسيّرة على المدن والأحياء السكنية ومخيمات النازحين والمنشآت الحيوية في مأرب والمخا وميناءها والمحافظات المحررة، كما أدانت هجماتها الإرهابية التي تستهدف أراضي المملكة العربية السعودية والمنشآت الحيوية فيها والأعيان المدنية، وأعمال القرصنة الإرهابية المتمثلة في استهداف السفن التجارية في البحر الأحمر وباب المندب، وتهديد سلامة الملاحة الدولية خدمة لأجندة إيران في توسيع نطاق الحرب في المنطقة.

وأكد البيان عزم القيادة السياسية وأبطال القوات المسلحة والمقاومة الوطنية وكافة مؤسسات الدولة والقوى الوطنية على إنهاء معاناة الشعب اليمني، وإزالة مشروع مليشيات الحوثي والأجندة الإيرانية التي تنفذها، من خلال استعادة مؤسسات الدولة وبسط سيادتها على كامل تراب الوطن ومياهه وأجوائه.

تنفيذًا لتوجيهات المحرّمي..

القدرات العملياتية للقوات.

وتضمن البرنامج استعراضًا عسكريًا للطائرات المسيّرة المستخدمة في العمليات العسكرية، بمختلف أنواعها ومهامها الاستطلاعية والهجومية، إلى جانب عرض رادارات رصد الطائرات ومنظومات الدفاع الجوي المخصصة للتعامل مع التهديدات الجوية واعتراضها.

وعقب الاستعراض، نفذت وحدة صقور العمالقة مناورة نارية باستخدام الطيران المسيّر، بدأت بعمليات استطلاع ومسح جوي لأهداف افتراضية وتحديد مواقعها، أعقبها تنفيذ عمليات استهداف بواسطة الطائرات المسيّرة المخصصة للمهام القتالية، وتمكنت خلالها من إصابة الأهداف المحددة بدقة عالية.

وأظهرت المناورة مستوى متقدمًا من الكفاءة والمهارة والجاهزية لدى منتسبي صقور العمالقة، وقدرتهم على تشغيل واستخدام منظومات الطيران المسيّر والتعامل مع الأهداف وفق تكتيك عملياتي متكامل يحاكي متطلبات العمل الميداني، بما يعكس مستوى التطور في القدرات التقنية والقتالية للوحدة.

المنطقة العسكرية الرابعة..

ويرفع مستوى التنسيق والتكامل بين مختلف الوحدات العسكرية.

وأكد اللواء حمدي شكري ضرورة توحيد الجهود وشحذ الهمم، ورفع مستوى اليقظة والاستعداد لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات، مشددًا على أهمية الانضباط والجاهزية العالية والالتزام بالمهام الموكلة إلى كل وحدة.

وأشار إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب مزيدًا من التنسيق والتماسك بين مختلف الوحدات، وتعزيز الحضور والجاهزية في الجبهات، بما يسهم في التعامل مع المستجدات ورفع مستوى الاستعداد الميداني.

واختُتم الاجتماع بالتأكيد على مواصلة التنسيق والمتابعة بين قيادة المنطقة وقيادات المحاور والوحدات، والعمل على تلبية الاحتياجات والمتطلبات، بما يعزز الجاهزية والاستعداد في مختلف جبهات محور العند.

التكتل الوطني للأحزاب..

ما وصفوه بالادعاءات الحوثية بشأن التعرض للحصار لتبرير التصعيد العسكري، متهمين الجماعة بممارسة ما وصفوه بالحصار على المواطنين، من خلال عدم صرف مرتبات الموظفين ومصادرة الموارد الوطنية، معتبرين أن ذلك أسهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

وخلص الاجتماع إلى أن اليمن يقف، في ظل التطورات الراهنة، أمام مرحلة بالغة الحساسية، داعيًا المواطنين إلى اليقظة والاستعداد لمواجهة مختلف الاحتمالات. وأكد التكتل أن إنهاء الأزمة، من وجهة نظره، يتطلب إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة، داعيًا إلى توحيد الجهود الوطنية لتحقيق ذلك.

وفي ملف حقوق المرأة، ندد التكتل بما وصفه بالممارسات التعسفية بحق المرأة اليمنية، بما في ذلك الاعتقال والتنكيل والإساءة إلى الكرامة، محملاً الحوثيين المسؤولية عن تلك الممارسات.

كما استنكر حملات التشويه والتشهير التي تستهدف المرأة العاملة في مواقع العمل، مؤكدًا أن المرأة اليمنية، أينما كانت، شريك أساسي في بناء الدولة، وأن حمايتها وتمكينها يمثلان عنصرين مهمين في حاضر اليمن ومستقبله، رافضًا ما وصفه بالإسفاف والسطحية في التعامل مع دور المرأة الوطني.

واختتم الاجتماع بالتأكيد على أن تحقيق الانتصار في مواجهة الحوثيين يتطلب، بحسب التكتل، وحدة الصف الوطني وحماية مختلف مكونات المجتمع اليمني، أفرادًا وجماعات، رجالًا ونساءً، ومؤسسات.

وترحم المجتمعون على شهداء الوطن، سائلين الله لهم الرحمة والمغفرة، ومتمنين للجرحى الشفاء العاجل، وللأسرى الحرية.